الأمم المتحدة S/PV.4951

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٥١**

الجمعة، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة مولر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	إسبانيا	السيدة مننديس
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد ستاماتي
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيدة داشون
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-32013 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيري رود - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد رود - لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تيري رود - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد رود - لارسن (تكلم بالانكليزية): تقريري الذي أقدمه اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط يمثل ابتعاداً عما جرى عليه العرف فيما يتعلق بالإحاطات الإعلامية الشهرية. ورغم السقوط المأساوي للمزيد من الضحايا الأبرياء من الجانبين، لن أوافي المجلس بما شهدته موجة العنف الأخيرة من تطورات. ولن أحذر من مغبة دورة العنف والانتقام أو أعقب على تفاصيل الهجمات الإرهابية الأخيرة، وآخر عمليات التوغل أو أحدث الاغتيالات. ولن أتكلم عن أثر ذلك على التوتر في المنطقة. فقد أوضح الأمين العام مواقفه من جميع هذه القضايا، وناقشها المجلس بإسهاب هذا الأسبوع. وخلافاً لإحاطاتي الإعلامية السابقة، لن أوافي المجلس بالتفاصيل المؤلمة للحالة الإنسانية المأساوية في الضفة الغربية وغزة، ولا الظروف البائسة التي تعمل فيها وكالات الأمم المتحدة جاهدة من أجل تخفيف المحنة. فأعضاء المجلس يدركون تلك المشاكل ويعرفونها جيداً.

وعوضاً عن ذلك، سأركز في إحاطتي الإعلامية على ما أعتبره مرحلة قد تكون مثمرة في الجهود الرامية إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط. فالخيارات التي ستتخذها الأطراف، والمسارات التي ستسلكها سوف تشكل مستقبل السلام في الشرق الأوسط لسنوات عديدة مقبلة. وسأتكلم عن تلك الخيارات وأرسم المسارات البديلة بعد قليل. ولكن، قبل ذلك، أود أن أؤكد أنني أسلم تماماً بأنه ليس هناك أي وصفة سحرية لصنع السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، هناك درس هام يمكننا أن نتعلمه من سنوات ثلاث من العنف وإراقة الدماء، وهو أن التسوية السياسية الشاملة هي السبيل الوحيد لعكس مسار التدهور في الحالة الأمنية والإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. ولهذا، ستتركز إحاطتي الإعلامية إلى المجلس اليوم على هذا الموضوع تحديداً: الفرصة الحقيقية لحل سياسي للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

قبل شهرين، وأمام هذا المجلس، وصفت المبادرة التي أعلنت عنها حكومة إسرائيل مؤخراً للانسحاب من غزة بأنها خطوة شجاعة يمكن أن تؤدي إلى إحياء عملية السلام بصورة مجدية. وقد أثنيت على رئيس الوزراء شارون على قراره التاريخي بإعادة المستوطنين إلى إسرائيل ورد أراض

محتلـــة إلى الفلســـطينيين. وفي إحـــاطتي الإعلاميـــة في شباط/فبراير، قلت في سياق الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني

”ولم تتوفر لدى أي رئيس وزراء إسرائيلي سابق الجرأة والرؤية ليقول إنه سيرحِّل المستوطنين – وهو ما يدعو إليه المجتمع الدولي منذ زمن طويل – وليبادر بخطة لتنفيذ ذلك. وينبغي للجميع أن يرحبوا بهذه الخطوة المقترحة – الانسحاب من أراض محتلة“ (S/PV.4912، الصفحة ٢)

وقلت أيضا إن تلك الخطوة قد تحيي عملية سلام مجدية بإعادة إشراك الأطراف والأسرة الدولية. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ كامل لخريطة الطريق وتحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

ولم يشاركني كثيرون تفاؤلي آنذاك، ولعل العدد أقل اليوم. وينظر البعض إلى أحداث الأسبوعين الماضيين باعتبارها دليلاً على أن حكومة إسرائيل تتملص من التزاماتها بموجب خريطة الطريق، وعوضاً عن ذلك تحاول أن تستبق نتائج المفاوضات لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية. وينظر آخرون إلى رد الفعل الفلسطيني إزاء إعلان رئيس الوزراء شارون على أنه دليل على أن السلطة الفلسطينية غير مستعدة للوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، وأنها غير مستعدة لتولي مسؤولياتها في المناطق الفلسطينية التي سيتم إخلاؤها. ووفقاً لمؤيدي تلك الآراء، فهي ليست أكثر من مسألة وقت قبل أن تندلع أعمال العنف والفوضى من جديد، مما سيدفع الطرفين إلى التردي في مزيد من الصراع واليأس.

وقد آثرت ألاَّ أشاطر هؤلاء تشاؤمهم. وما زلت أعتقد أن الانسحاب من غزة، إن تم تنفيذه بالطريقة السليمة، يمكن أن يكون فاتحة عهد لصنع السلام في الشرق الأوسط. وما زلت مقتنعاً بأنه إذا نفذ هذا الانسحاب بطريقة خاطئة، فإنه سيؤدي إلى مزيد من العنف، وقد يغوص بالمأساة الفلسطينية – الإسرائيلية في درك أسفل لم تبلغه من قبل. هذا هو مفترق الطرق الذي نقف عنده اليوم.

وكما أراها، فإن المشاركة النشطة للمجتمع الدولي، التي تقودها المجموعة الرباعية والمجلس، هي وحدها التي تمكن الطرفين من الاختيار السليم. وغني عن القول إن أي انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وغزة، يستعيد الحقوق الفلسطينية هو تطور جدير بالترحيب. وخطط الانسحاب ستسلم تقريباً كامل نسبة الـ ٤٠ في المائة المتبقية من قطاع غزة إلى الفلسطينيين، بالإضافة إلى نسبة ٦٠ في المائة التي تم تسليمها إلى السلطة الفلسطينية قبل ١٠ سنوات. كما سيتضمن ذلك انسحابات في شمال الضفة الغربية. وينبغي للمجتمع الدولي من غير ريب أن يمد يد المساعدة للتأكد من استعادة الفلسطينيين لأرضهم في غزة وضمان أن يعقب ذلك اتخاذ خطوات أخرى في الضفة الغربية في نفس الاتجاه.

ولكن، حتى يكون الانسحاب من غزة بداية لحقبة سلام وأمن وابتعاد عن عقود من العنف، لا بد أن يحتوي على عنصرين رئيسيين.

أولاً، ينبغي أن يمثل الانسحاب نهاية لاحتلال قطاع غزة – لا مجرد إعادة انتشار عسكري – وأن يعترف به المجتمع الدولي على هذا النحو. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون الانسحاب كاملاً وشاملاً، وأن يؤدي إلى تعزيز سيطرة الفلسطينيين على أراضيهم وعلى المعابر الدولية.

ولن ينتهي الاحتلال إلا عندما يتمكن الفلسطينيون من السيطرة على شؤونهم في غزة، وحين يتمكنون من ممارسة أنشطتهم اليومية دون أن يكونوا خاضعين لضوابط إسرائيلية، وحين يعيشون دون أي خشية من عملية توغل عسكرية في مدنهم وقراهم، وعندما يستطيعون السفر إلى

بلدان أخرى من أراضيهم دون تحكم من قبل إسرائيل. ولكي يتم ذلك، لا بد من وضع ترتيبات أمنية وإدارية قوية وموثوق بها لحقبة ما بعد الانسحاب من غزة.

إن الانسحاب من غزة يضع إسرائيل أمام معضلة أمنية: فإذا انسحبت انسحابا كاملا في سياق من العداء وانعدام الثقة، فمن الممكن أن تصبح غزة نقطة انطلاق لمزيد من الهجمات على أراضيها. وإذا احتفظت بسيطرتها على الأرض أو على نقاط العبور الدولية في غزة، فإن الاحتلال سيستمر، وهذا يعني في الغالب أن أعمال العنف سوف تستمر ضد إسرائيل. وهذا بحد ذاته سيحبط الهدف من وراء خطة الانسحاب.

ومن بين أساليب حل هذه المعضلة وضع ترتيبات أمنية مؤقتة تحت إشراف دولي. إن حضورا دوليا، بموافقة الأطراف، سيمكّن إسرائيل من الانسحاب بشكل كامل من غزة والتحرر من الاحتلال. كما أنه سيمكّن الفلسطينيين من ممارسة حياتهم الاعتيادية وهم في منأى عن التسلط الإسرائيلي، وسيمكّنهم من إعادة بناء قدراتهم الأمنية الممزقة ومكافحة الإرهاب والعنف بالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية.

أما العنصر الثاني فهو أن الانسحاب يجب أن يرافقه تنفيذ الالتزامات الفلسطينية والإسرائيلية الأخرى وفقا لخارطة الطريق. وهذه طريقة نضمن بموجبها أن يكون الانسحاب بداية، لا نهاية، لعملية السلام وأنه جزء لا يتجزأ من خارطة الطريق للجنة الرباعية.

ويجب على السلطة الفلسطينية أن تقوم فورا بإعادة تنظيم جهازها الأمني المتداعي تحت سلطة وزير داخلية له سلطات حقيقية وأن تبدأ، بمساعدة شركائها، باتخاذ تدابير فعالة لكبح العنف والإرهاب. واسمحوا لي أن أعبر عن ذلك بأوضح ما يمكن: لا يوجد أي مبرر لدى السلطة الفلسطينية بأن تستمر في تجنب الوفاء بهذا الالتزام. فمكافحة الإرهاب ليست مكافأة لقاء تدابير يتخذها الجانب الإسرائيلي. والإرهاب يخالف القانون الدولي ويجب على السلطة الفلسطينية أن تفعل كل ما في وسعها لوضع حد نهائي له. إن المجتمع الدولي سيحكم على السلطة الفلسطينية أولا وقبل كل شيء من خلال أعمالها في ذلك الميدان.

وبينما تمهد إسرائيل للانسحاب، ينبغي لها أن تقوم على الفور بإزالة جميع المواقع الاستيطانية المتوغلة التي أقيمت منذ آذار/نيسان ٢٠٠١، وأن تقوم بالتجميد الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في كل أنحاء الضفة الغربية. وليس هناك أي مبرر لدى إسرائيل لكي تتجنب الوفاء بهذا الالتزام. فأنشطة الاستيطان أيضا تخالف القانون الدولي ويجب وضع حد لها.

وبعبارة أخرى، فإن الانسحاب يجب أن يكون جزءا من تنفيذ خارطة الطريق، وليس بديلا عنها. وفشل الأطراف في الماضي في تنفيذ خارطة الطريق لا يمكن أن يكون مبررا لوضعها على الرف. وحقيقة الأمر أن خطة الانسحاب من غزة قد تكون فرصة تاريخية تؤدي إلى تنفيذ كامل لخارطة الطريق.

واسمحوا لي أن أشرح لماذا نرى القيام بذلك أمرا ضروريا. فخارطة الطريق تمثل توافقا في الآراء لدى المجتمع الدولي حول كيفية حل الصراع العربي – الإسرائيلي الذي طال أمده، بشكل واقعي وتدريجي وشامل، بحيث يشمل المسارين السوري واللبناني. وقد وافق الطرفان على خارطة الطريق وأيدها مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والشركاء الإقليميون. ولم يحدث أن تمتعت خطة سلام في الماضي بمثل هذا المستوى من التأييد الواسع.

وتعالج خارطة الطريق الشواغل الحالية ومسائل المركز النهائي على حد سواء. وسأتعرض لاحقا لمسائل

المركز النهائي. وفيما يتصل بالشواغل الفورية المتعلقة بالأمن والأرض، تحدد خارطة الطريق خطوات عملية ومتبادلة ومتوازية، ينبغي اتخاذها من قبل الطرفين من أجل عكس مسار الوضع الراهن. أما الأمن والأرض فهما أشد مسألتين إلحاحا في الصراع الحالي وهما المفتاح لإحراز أي تقدم.

وفيما يتصل بالأمن، وهو الالتزام الأساسي بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وهنا أقتبس من نص خارطة الطريق.

”يعلن الفلسطينيون إنهاء العنف والإرهاب إنهاء قاطعا ويبذلون جهودا مشهودة على أرض الواقع لإلقاء القبض على الأفراد والمجموعات التي تقوم بهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان، أو تخطط لمثل تلك الهجمات، ووقف هؤلاء الأفراد والمجموعات وكبحهم.

”إعادة بناء الجهاز الأمني التابع للسلطة الفلسطينية وإعادة تركيز مجال عمله ليشرع في تنفيذ عمليات مستمرة ومحددة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر التي تمارس الإرهاب وتفكيك القدرات والهياكل الأساسية الإرهابية. ويشمل ذلك بدء مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتدعيم السلطة الأمنية، فتحرر من أي ارتباط بالإرهاب والفساد“. (S/2003/529، المرفق)

وفيما يتعلق بالأمن والأراضي، فإن الالتزام الإسرائيلي الأساسي هو كما يلي.

”لا تتخذ حكومة إسرائيل أي إجراءات لزعزعة الثقة، بما في ذلك عمليات الترحيل، وشن الهجمات ضد المدنيين؛ ومصادرة و/أو هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، كإجراءات تأديبية أو بهدف تيسير أعمال البناء الإسرائيلية؛ وهدم المؤسسات والهياكل الأساسية الفلسطينية؛ وسائر التدابير المحددة في خطة عمل تينيت.

....“

”تقوم الحكومة الإسرائيلية على الفور بإزالة المواقع الاستيطانية المتوغلة التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

”تقوم الحكومة الإسرائيلية، انسجاما مع تقرير ميتشيل، بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات“. (المرجع نفسه)

ولسوء الحظ، وكما أبلغت الأمانة العامة المجلس سابقا، فإن الطرفين عجزا حتى الآن عن الوفاء بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق.

فحكومة إسرائيل لم تقم حتى الآن بتفكيك المواقع الاستيطانية المتوغلة و لم تجمد الأنشطة الاستيطانية و لم تمتنع عن اتخاذ التدابير التي تزعزع الثقة. وفي حقيقة الأمر، في الوقت الذي سبق انهيار تنفيذ خارطة الطريق في العام الماضي، زاد عدد المواقع الاستيطانية المتوغلة. وجرت مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية من أجل بناء الجدار، الذي ترك آثارا مباشرة على حياة عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وجعل الفلسطينيين يتساءلون عما إذا كانوا سيحصلون في أي وقت من الأوقات على دولة مستقلة قابلة للحياة. إن محكمة العدل الدولية تناقش هذه المسألة حاليا ومن المتوقع أن تعلن رأيها قريبا. كما أن عددا كبيرا من الفلسطينيين قد قتلوا خلال محاولات تنفيذ خارطة الطريق، وكان من بينهم عدد مفزع من النساء والأطفال. وفي غضون ذلك، فإن أعمال القتل خارج إطار القضاء استمرت، مما أولج السكان الفلسطينيين في غمرة جديدة من الغضب والإحباط.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها محمود عباس، وهو رئيس وزراء ملتزم بالسلام، عجزت السلطة الفلسطينية عن كبح العنف أو إعادة تنظيم جهازها الأمني تحت سلطة وزير داخلية متمتع بسلطة حقيقية. وقد استمرت الهجمات الإرهابية التي طالت حياة المزيد من الأبرياء الإسرائيليين وأثارت المزيد من الشكوك لدى الإسرائيليين حيال وجود شريك فلسطيني للسلام. ولأن السيد عباس لم يتمكن من ممارسة سلطاته، فقد استقال، مما وضع حدا لتنفيذ خارطة الطريق. ومنذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من حسن نوايا رئيس الوزراء الحالي، أحمد قريع، وهو أيضا رجل سلام، فإن مصداقية السلطة الفلسطينية آخذة في التناقص. وفي حقيقة الأمر وصلت السلطة الفلسطينية إلى حالة من الشلل.

إن الشواغل الملحة المذكورة آنفا ينبغي معالجتها، ويمكن أن تعالج، إذا ما وصلنا إلى العنصر الأساسي الثاني لخارطة الطريق، ألا وهو مسائل المركز النهائي. فخارطة الطريق تمهد السبيل لاستئناف المفاوضات الساعية إلى التوصل إلى ”تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي — الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥“. وتلك التسوية، واقتبس هنا من خارطة الطريق،

”... ستؤدي إلى حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وذلك استنادا إلى الأسس التي أرساها مؤتمر مدريد، وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وإلى الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا، وإلى مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي أقرها مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت“. (المرجع نفسه)

إن خارطة الطريق التي وضعت هذه المعايير وصاغتها بعناية تعكس توافق المجتمع الدولي، قد فعلت ذلك لسبب، ألا وهو التأكيد للأطراف من جديد على أن إبرام اتفاق نهائي للسلام من شأنه أن يضمن مطالبها الأساسية.

ويحتاج الفلسطينيون إلى أن يؤكد لهم أن اتفاق المركز النهائي سيراعي حقوقهم الأساسية، المنصوص عليها في العديد من قرارات الأمم المتحدة، فيما يتعلق باللاجئين والمستوطنات ومركز القدس والحدود. ويحتاج الإسرائيليون إلى أن يؤكد لهم أن اتفاق السلام النهائي سيكون بالفعل نهائيا، يضع حدا للصراع والدعاوى المرتبطة به، وينهي الرعب والعنف ويؤدي إلى قبول إسرائيل من جميع جيرانها. ويحتاجون أيضا إلى أن يؤكد لهم أن تسوية الصراع ستقوم على أساس اتفاق تفاوضي وعادل وواقعي. وخارطة الطريق بإبانتها هذا الأفق السياسي للطرفين إنما تهدف إلى تشجيعهما على أداء أصعب المهام العاجلة، وخاصة فيما يتعلق بالأمن والأراضي. ولذلك توصف خارطة الطريق بأنها يحفزها الأمل وتقوم على أساس الأداء. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي الحفاظ على كلا البعدين.

ولكن، على الرغم من أن خارطة الطريق توفر لنا وسائل الوصول إلى المركز النهائي، فإن المجتمع الدولي لن يستبق نتيجة مفاوضات المركز النهائي. فتلك أمور يقررها الطرفان.

ونحن، بوصفنا عضوا في الجماعة الرباعية، نشدد على أن أي آراء معلنة بشأن الشكل المحتمل للتسوية النهائية لا يمكن أن تحل محل المفاوضات بشأن تلك التسوية. وهذا من شأنه تحطيم الأمل الذي يدفع خارطة الطريق وأن يضعف قدرة الطرفين على أداء المهام التي تنص عليها.

واليوم، إذ كرر رئيسا الوزراء شارون وقريع التزامهما بخارطة الطريق، توجد فرصة حقيقية لتنفيذ خارطة الطريق. ولا يوجد عذر لمزيد من التأخير، ويتعين على كلا الطرفين اتخاذ إجراءات عاجلة تجاه تنفيذ التزاماتهما. ومن المحزن أنه من غير الواقعي أن نتوقع من الطرفين، المتورطين في علاقة عنيفة تكاد تخلو من أي قدر من الثقة أن يقوما – إذا ما تركا لوحدهما – باتخاذ كل القرارات اللازمة للعودة إلى طريق السلام. وبالتالي فإنه يلزم المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، أن يقود الطرفين إلى تسوية قادرة على البقاء. وغني عن البيان أن مجلس الأمن لديه الولاية وتقع على عاتقه المسؤولية عن استعادة السلم والأمن في تلك المنطقة من العالم. وهو، قبل كل شيء، لديه السلطة والشرعية للتدخل بطريقة من شأنها ضمان قبول جميع الأطراف المعنية.

وفي الواقع أن مجلس الأمن تولى بالفعل المسؤولية عن عملية السلام في الشرق الأوسط. وأُسُسُ هذه العملية مستمدة بطريقة مباشرة وغير مباشرة من قرارات المجلس. وباتخاذ القرار ١٣٧٩ (٢٠٠٢)، نص المجلس على الهدف النهائي من عملية السلام: رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن. واعتمد المجلس أيضا الوسيلة لتحقيق ذلك الهدف، خارطة الطريق، في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣).

إن الانسحاب من قطاع غزة قد مهد للخطوة التالية لقيادة المجلس للعملية. وفي ذلك الصدد سجلت إسرائيل نفسها سابقة بانسحابها من جنوب لبنان. فكما هي الحالة اليوم، لم تكن المفاوضات المباشرة بين الطرفين بشأن شروط الانسحاب من لبنان ممكنة. ولذلك طلبت إسرائيل بحكمة من الأمين العام المساعدة على تيسير الانسحاب. وعلى أساس تقرير من الأمين العام أصدر مجلس الأمن بيانا حدد فيه أطر ذلك الانسحاب. وحدد البيان أيضا التزامات لكلا الطرفين وطلب من الأمين العام العمل مع جميع الأطراف بغية ضمان امتثالها لتلك الالتزامات. وحالما أوفت إسرائيل بالتزاماتها تماما، اعتمد المجلس قرارا آخر يوثق به امتثال إسرائيل للقرارات السابقة، ويخلص إلى أن احتلال جنوب لبنان قد انتهى، ويضع أطرا لمسؤوليات الطرفين بعد ذلك. وكما هي الحالة اليوم فيما يتعلق بالمقترحات المتعلقة بالانسحاب من قطاع غزة، نُفِّذت مبادرة من طرف واحد بالتنسيق الكامل مع المجتمع الدولي وشركاء السلام في الميدان. وأُطر نجاح الانسحاب من غزة واضحة ليراها الجميع، وهي لا يمكن أن تستمد إلا من التزامات الطرفين بموجب خارطة الطريق.

إن أمامنا خيارات حاسمة. يمكن لحكومة إسرائيل أن تسير على الطريق المؤدي إلى إحياء حقيقي لعملية السلام، وأن تهيئ بمساعدة المجتمع الدولي الظروف التي تساعد السلطة الفلسطينية على العمل بصورة حاسمة ضد العنف والترويع. ولكن يمكنها أن تسير على الطريق المؤدي إلى الاتجاه المعاكس.

وبالمثل، يمكن للقيادة الفلسطينية أن تختار إعادة تنظيم نفسها والعمل بصورة حاسمة ضد الترويع والعنف. وبمساعدة المجتمع الدولي يمكن لرئيس السلطة الفلسطينية عرفات أن يختار القيام بعمل تاريخي بغية إعادة الحيوية للسلطة الفلسطينية وإعادة تركيز اهتمامها، وإنهاء الفراغ والشلل الحاليين وإعادة الفعالية للسلطة الفلسطينية. وهذا العمل من شأنه معالجة نقص مصداقية السلطة الفلسطينية المتزايد والمثير للإحباط وبالتالي إعادة إسرائيل إلى طريق السلام. ولكن يمكن للسلطة الفلسطينية أيضا أن تختار السير على الطريق المؤدي إلى اتجاه مختلف.

والمجتمع الدولي بدوره يمكن أن يختار المشاركة الفعالة في هذه المرحلة، فيساعد على تحويل خطة الانسحاب

من قطاع غزة إلى تنفيذ كامل لخارطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية وإعادة الطرفين إلى طريق صنع السلام على أساس الشرعية الدولية. ويمكن أن تترتب على ذلك الاختيار آثار هائلة على السلام والأمن في الشرق الأوسط بأسره، وإني أحث المجلس وبقية المجتمع الدولي على النظر فيه بجدية. أو يمكن للمجتمع الدولي أن يقرر الوقوف متفرجا ومشاهدة الأحداث وهي تنفرَّ.

إنني أفزع من التفكير في نتائج هذا الخيار، الناشئ عن وهم مستمر على طرفي الخلاف بأن القوة وحدها يمكن أن تحقق النصر لأي من الجانبين. وأود أن أذكِّر أعضاء المجلس بكلمات بونابرت: ''ما من شيء دائم يؤسس على القوة''. أو كما قال الدبلوماسي والعالم البريطاني روبرت كوبر،

''في نهاية المطاف يوجد مصدران للسلطة: القوة والشرعية. فالناس يطيعون خوفا من العنف أو احتراما للسلطة. والحضارة والنظام يأتيان من وضع القوة في خدمة السلطة الشرعية .... والقوة بدون شرعية تجلب الفوضى؛ والشرعية بدون قوة يُطاح بها''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد رود لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.